

## ورقة عمل

# مقترحات لتحفيز الاقتصاد وتذليل المعوقات التي تحد من استغلال الفرص

مركز دراية

إدارة الدراسات والتطوير

ربيع الآخر ١٤٣٨ هـ

## ١.١ المقدمة

شهد الاقتصاد السعودي خلال أكثر من عقد كثيراً من التحولات المهمة التي أثرت في حالة الاقتصاد، حيث بدأ تدريجياً في الانفتاح للأنشطة التجارية والصناعية، وأصبح يميل تدريجياً إلى تحفيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، إضافة إلى الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي وتشجيع المقيمين على الاستثمار في السوق المالية، ومن ثم فتح السوق بنوع من التدرج للاستثمارات الأجنبية. وخلال الفترة القصيرة الماضية حدثت تقلبات في الأسواق العالمية بدأت بالارتفاعات المتواصلة للدولار مقابل العملات الرئيسية العالمية، وهذا بطبيعة الحال كان له أثر في أسعار السلع والمعادن والنفط حيث انخفضت أسعارها بشكل ملحوظ. لقد كان للوفرة المالية وتطوير الأنظمة التشريعية والبنية التحتية في المملكة خلال العقد الماضي كبير الأثر في تمكين الاقتصاد الوطني من أن يكون له خيارات متعددة لمعالجة احتمالات وجود تحديات أو متغيرات كالتالي يشهدها الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط. واستكمالاً لتلك الإصلاحات في البيئة التنظيمية والتشريعية؛ تأتي رؤية المملكة ٢٠٣٠م وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م لتلقي مزيداً من الإصلاحات الاقتصادية من خلال وضع مستهدفات محددة لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م وصولاً إلى الأهداف الكلية للرؤية بنهاية عام ٢٠٣٠م. في هذا الإطار تستهدف هذه الورقة الإشارة إلى بعض المقترحات لتحفيز الاقتصاد وتذليل المعوقات التي تحد من تطوره.

## ٢. مؤشرات أداء الاقتصاد السعودي

### أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

تشير التقديرات الأولية، حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦م قد شهد انخفاضاً في قيمته بالأسعار الجارية مقارنة بما كان عليه في العام السابق، حيث انخفضت قيمته إلى (٢,٣٩٨,٥٦٤) مليون ريال وبنسبة (١,٨٦٪) مقارنة بقيمته عام ٢٠١٥م البالغة (٢,٤٤٤,٠٩٠) مليون ريال. وبالنسبة للقطاعات التنظيمية المكونة للناتج المحلي الإجمالي؛ فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٦م

بلغت نسبته (١,١٪) مقارنةً مع قيمته في عام ٢٠١٥م حيث ارتفعت من (١,٢١٣,٥٤٢) مليون ريال عام ٢٠١٥م إلى (١,٢٢٦,٨٧١) مليون ريال في عام ٢٠١٦م، ويعكس ذلك ما شهده القطاع الخاص من نمو إيجابي في العديد من أنشطته الاقتصادية خلال ٢٠١٦م ومن أبرزها نشاط ملكية المساكن والذي حقق ارتفاعاً بنسبة (٥,٩٪) ونشاط الكهرباء والغاز والمياه بنسبة (٤,٨٦٪).

وحسب التقديرات الأولية عن الإنفاق الحكومي الفعلي؛ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الحكومي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٦م (٥٦٤,٠٧٠) مليون ريال محققاً بذلك ارتفاعاً عن العام السابق بلغت نسبته (١,٧٦٪). أما بالنسبة للقطاع النفطي؛ فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦م انخفاضاً في قيمته بالأسعار الجارية بلغت نسبته (٩,٧٥٪) حيث انخفض من (٦٥٠,٢٤٧) مليون ريال في العام ٢٠١٥م إلى (٥٨٦,٨٢٣) مليون ريال في العام الجاري ٢٠١٦م.

جدول رقم (١)			
الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية (مليون ريال)			
البيان	٢٠١٥م	٢٠١٦م	معدل النمو (%)
١. القطاع النفطي	٦٥٠,٢٤٧	٥٨٦,٨٢٣	(٩,٧٥)
٢. القطاع غير النفطي	١,٧٦٧,٨٤٧	١,٧٩٠,٩٤١	١,٣١
(أ) القطاع الخاص	١,٢١٣,٥٤٢	١,٢٢٦,٨٧١	١,١٠
(ب) القطاع الحكومي	٥٥٤,٣٠٥	٥٦٤,٠٧٠	١,٧٦
٣. GDP ما عدا رسوم الاستيراد	٢,٤١٨,٠٩٥	٢,٣٧٧,٧٦٤	(١,٦٧)
٤. رسوم الاستيراد	٢٥,٩٩٥	٢٠,٨٠٠	(١٩,٩٨)
٥. الناتج المحلي الإجمالي	٢,٤٤٤,٠٩٠	٢,٢٩٨,٥٦٤	(١,٨٦)
❖ بيانات أولية			
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، ٢٠١٦م.			

## ثانياً: الطلب المحلي

لقد بلغ حجم الطلب في السوق المحلي بالأسعار الجارية خلال العام الجاري ٢٠١٦م (٢,٣٩٤,٨١٣) مليون ريال مقابل (٢,٥٧٧,٣٨١) مليون ريال خلال العام السابق بانخفاض نسبته (٧,٨٪). وبالنسبة لمكونات الطلب المحلي والتي تتمثل في الإنفاق

الاستهلاكي النهائي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والإنفاق على تكوين رأس المال الإجمالي؛ فقد بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٦م (٦١٠,٠٢٢) مليون ريال مقابل (٧٣٦,١٩٣) مليون ريال في عام ٢٠١٥م بانخفاض نسبته (١٧,١٣٪). وبلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالأسعار الجارية عام ٢٠١٦م (١,٠٣٦,٢٣٣) مليون ريال مقارنة مع (٩٨٨,٨٠٧) مليون ريال خلال العام السابق بارتفاع نسبته (٤,٨٪). أما بالنسبة إلى الإنفاق على تكوين رأس المال الإجمالي خلال عام ٢٠١٦م؛ فقد بلغ (٧٤٨,٥٥٨) مليون ريال بانخفاض نسبته (١٢,١٩٪) مقارنة مع (٨٥٢,٤٣٥) مليون ريال خلال العام السابق.

جدول رقم (٢)			
تقديرات حجم الطلب في السوق المحلي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٦م بالمليون ريال			
البيان	٢٠١٥م	٢٠١٦م	معدل النمو (%)
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٧٣٦,١٩٣	٦١٠,٠٢٢	(١٧,١٣)
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٩٨٨,٨٠٧	١,٠٣٦,٢٣٣	٤,٨
الإنفاق على تكوين رأس المال الإجمالي	٨٥٢,٤٣٥	٧٤٨,٥٥٨	(١٢,١٩)
<b>إجمالي حجم الطلب المحلي</b>	<b>٢,٥٧٧,٤٣٥</b>	<b>٢,٣٩٤,٨١٣</b>	<b>(٧,٨)</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>بيانات أولية</li> </ul>			
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، ٢٠١٦م.			

### ثالثاً: الصادرات والواردات

وبالنسبة للصادرات والواردات فقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية والخدمية للمملكة خلال عام ٢٠١٦م (٧٢٨,١٣٤) مليون ريال مقابل (٩٥٠,٨٣٠) مليون ريال خلال العام السابق بانخفاض نسبته (٢٣,٤٢٪) وبلغت قيمة الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٦م بما في ذلك السلع المعاد تصديرها (٦٧٣,٤٠٨) مليون ريال مقابل (٧٦٣,٢٦٢) مليون ريال خلال العام السابق بانخفاض نسبته (١١,٧٧٪).

وقد بلغت الصادرات البترولية **بما** فيها المنتجات المكررة والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠١٦م (٥٠٣,٨٩٧) مليون ريال بانخفاض نسبته (١٢,١٢٪) بالمقارنة مع قيمتها خلال العام السابق البالغة (٥٧٣,٤١٢) مليون ريال؛ كما بلغت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية خلال عام ٢٠١٦م (١٦٩,٥١١) مليون ريال بانخفاض نسبته

١٠,٧١٪ بالمقارنة مع قيمتها، العام السابق البالغة (١٨٩,٨٥٠) مليون ريال . وكذلك بلغت قيمة الصادرات الخدمية (٥٨,٤٧٥) مليون ريال خلال عام ٢٠١٦م مقابل (٥٤,٢٧٧) مليون ريال خلال العام السابق بارتفاع بلغت نسبته (٧,٧٣٪). أما بالنسبة للواردات السلعية والخدمية للمملكة خلال عام ٢٠١٦م؛ فقد بلغت (٧٢٨,١٣٤) مليون ريال مقابل (٩٥٠,٨٣٠) مليون ريال، العام السابق بانخفاض نسبته (٢٣,٤٢٪). وبلغت قيمة الواردات السلعية منها خلال عام ٢٠١٦م (٤٩٢,٨٧٥) مليون ريال مقابل (٦٥٥,٠٣٣) مليون ريال خلال العام السابق مسجلة بذلك انخفاضاً نسبته (٢٤,٧٦٪). كما بلغت قيمة الواردات الخدمية خلال عام ٢٠١٦م (٢٣٥,٢٥٩) مليون ريال مقابل (٢٩٥,٧٩٦) مليون ريال، العام السابق بانخفاض نسبته (٢٠,٤٧٪) حسب التقديرات الأولية لميزان المدفوعات.

جدول رقم (٣)			
الصادرات والواردات لعام ٢٠١٦م بالمليون ريال			
البيان	٢٠١٥م	٢٠١٦م	معدل النمو (%)
١. الصادرات السلعية والخدمية	٨١٧,٥٣٩	٧٣١,٨٨٣	(٢٣,٤٢)
١,١ الصادرات السلعية	٧٦٣,٢٦٢	٦٧٣,٤٠٨	(١١,٧٧)
(أ) الصادرات البترولية	٥٧٣,٤١٢	٥٠٣,٨٩٧	(١٢,١٢)
(ب) الصادرات السلعية غير البترولية	١٨٩,٨٥٠	١٦٩,٥١١	(١٠,٧١)
٢.١ الصادرات الخدمية	٥٤,٢٧٧	٥٨,٤٧٥	٧,٧٣
٢. الواردات السلعية والخدمية	٩٥٠,٨٣٠	٧٢٨,١٣٤	(٢٣,٤٢)
(أ) الواردات السلعية	٦٥٥,٠٣٣	٤٩٢,٨٧٥	(٢٤,٧٦)
(ب) الواردات الخدمية	٢٩٥,٧٩٦	٢٣٥,٢٥٩	(٢٠,٤٧)
❖ بيانات أولية			
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، ٢٠١٦م.			

#### رابعاً: معدلات التضخم

وبالنسبة لمعدلات التضخم؛ فقد بلغ الرقم القياسي لتكلفة المعيشة، الذي يعدُّ أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لقياس التضخم، حيث يعكس مدى تغير الأسعار المتعلقة بتكلفة المعيشة المباشرة. وتظهر التقديرات الأولية أن الرقم القياسي لتكلفة

المعيشة ٢٠١٦م (٢٠٠٧=١٠٠) ارتفع بمعدل (٣,٤٪) عما كان عليه العام السابق. أما **مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي، الذي يعدُّ من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد الكلي -عام ٢٠١٦م فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً، بلغت نسبته (٠,٩٩٪) مقارنةً بما كان عليه العام السابق ٢٠١٥م.**

### ٣. التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي

واجه الاقتصاد السعودي خلال الفترة القليلة الماضية العديد من التحديات من أهمها:

أ - **تباطؤ النمو الاقتصادي، خاصة في قطاع المرافق والبناء والتصنيع غير النفطي والجملة والتجزئة، علاوةً على ذلك؛ فقد شهد معدل الاستهلاك الفعلي للفرد انخفاضاً؛ بسبب تراجع القدرة الشرائية.**

ب - **ساعات حالة ميزان المدفوعات؛ بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية.**

ت - **تراجعت الثقة في الاقتصاد؛ بسبب الشكوك حول بيئة أعمال الشركات وغياب التواصل الحكومي، فضلاً عن المخاوف حول تخفيض الدعم الحكومي وفرص العمل وارتفاع الأسعار؛ أدت إلى انخفاض ثقة المستهلك.**

ث - **أدى انخفاض معدل التوظيف في القطاع الخاص إلى ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين؛ فإن من المهم أن تعمل الحكومة على تعزيز اقتصاد القطاع الخاص؛ ليكون قادراً على مواجهة التحديات التي تصاحب تطبيق هذه التعديلات.**

### ٤. أهداف لتنمية الاقتصاد بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠م

- الأهداف **الرئيسية الثلاثة؛ لإطلاق جميع إمكانات الاقتصاد السعودي هي:**
- تحفيز نمو القطاع الخاص غير النفطي؛ ليصبح أقل اعتماداً على النفط.
  - زيادة المحتوى المحلي وبناء صناعة محلية تنافسية.
  - تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات غير النفطية.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وللوصول لأهداف رؤية ٢٠٣٠م؛ تم إنشاء وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص.

## ٥. مقترحات لتحفيز نمو الاقتصاد السعودي

يشير عددٌ من المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي إلى ضرورة الاستفادة من الفرص المتاحة؛ لتحفيز النمو في الاقتصاد الوطني، وتعزيز نجاح الخطط المرسومة لمختلف القطاعات مؤكداً على أن الدولة أوجدت فرصاً لم تكن متاحة للقطاع الخاص. وجاءت الهيكلة الوزارية لتواكب المرحلة الجديدة، وتكون رافعة للوصول إلى الأهداف. وفي هذا الإطار؛ تمت الإشارة إلى عدد من الأدوات لتحفيز النمو الاقتصادي في المملكة من أهمها:

١. دعم المدن الصناعية باستثمارات ذات قيمة مضافة.
٢. تحفيز الطلب على السلع والخدمات المحلية.
٣. منح الأولوية للسلع والوظائف السعودية.
٤. زيادة الاستثمار في النقل وخدمات الدعم اللوجستي.
٥. تنمية قطاع السياحة والترفيه.
٦. الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية.
٧. تعزيز قطاعات التصنيع وخاصة التحويلية.
٨. دعم وتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
٩. استثمار الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية وطاقة الرياح.
١٠. وقف الهدر المالي في أعمال التستر والتحويلات المالية للخارج.
١١. الاستفادة من موقع السعودية المتوسط بين القارات في تجارة الترانزيت من خلال **تأهيل** وتطوير الموانئ والمطارات؛ وربط مناطق المملكة بالسكك الحديدية.
١٢. تعزيز دور المراكز المالية، مثل: مركز الملك عبدالله المالي.
١٣. الاستغلال الأمثل للسياحة الدينية التي تتفرد بها السعودية.
١٤. تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الدول المجاورة في استثمار الحدود المشتركة البرية والمائية.

١٥. دعم الاستثمار في الثروة السمكية في المياه الإقليمية وأعلى البحار.
١٦. الاستفادة من توطين تقنيات الصناعات ذات الميزة النسبية.
١٧. تعزيز وزيادة الصادرات السعودية غير النفطية من خلال المحافظة على استقرار الأسعار، والسعي إلى تخفيض معدلات التضخم، وتويع وتطوير القاعدة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السعودية في الأسواق الخارجية وغيرها.
١٨. العمل على نقل وتوطين التقنية والاهتمام بالاقتصاد المعرفي والمعلوماتي.
١٩. تحفيز الاقتصاد من خلال رفع مستوى المنافسة **واستقطاب** الشركات العالمية إلى السوق السعودي.
٢٠. خصخصة بعض القطاعات الحكومية.
٢١. ترشيد دعم الطاقة.
٢٢. تحسين بيئة الأعمال، وتحفيز الابداع والابتكار.
٢٣. استقرار القوانين والتشريعات المنظمة.

## ٦. تذليل المعوقات التي تحد من تطور الاقتصاد السعودي

ولتفعيل المقترحات السابقة؛ يتوجب معالجة وتذليل عدد من المعوقات التي تعترض مسيرة الاقتصاد السعودي وتحد من نموه وتطوره واستمراره بكفاءة عالية. وفيما يلي طرح لأهم المعوقات والحلول المقترحة بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الرئيسية:

### أولاً: القطاع الصناعي

١. هناك حاجة إلى رسم آلية واضحة للإعفاءات والحماية الجمركية؛ لتلافي الإجراءات المتبعة والعمل على تسهيلها.
٢. مراجعة وتوسيع قائمة المواد الأولية المعفاة من الرسوم الجمركية، واستخدام الرسوم الجمركية كوسيلة مناسبة لحماية المنتجات الصناعية الوطنية من المستوردة.

٣. خفض الرسوم وزيادة المدة الإيجارية في المدن الصناعية.
٤. زيادة دور القطاع الخاص، وإشراك قطاع الأعمال الصناعية بمجلس إدارة هيئة مدن كأعضاء بالمجلس.
٥. وضع خارطة صناعية للمناطق والمحافظات، تركز على **المزايا** النسبية والفرص الاستثمارية الصناعية في كل منطقة ومحافظة.
٦. زيادة المحتوى المحلي بتفعيل القرارات والأوامر الخاصة بتطبيق نسبة المشتريات الحكومية من المنتج المحلي، ووضع آلية متابعة مستمرة، والإعلان المستمر عن أهميتها في مختلف القنوات الإعلامية سيساعد في تأصيل تلك القرارات وتفعيلها.

### ثانياً: القطاع التجاري

١. **زيادة كوادر الكشف عن حالات التستر في القطاع التجاري** أسوة بفرق التفتيش عن المخالفات التجارية التابعة للوزارة.
٢. ينبغي التركيز على القطاعات التي يمكن سعودتها والتي تجذب الشباب للعمل بها كالشركات الكبرى، وتخفيض نسب السعودة في القطاعات التي تعاني من تسرب السعوديين منها كمحلات التجزئة بمختلف أنواعها.
٣. ضرورة إشراك التجار في أي مشروع لإعداد لوائح تنظيمية جديدة أو تطويرها؛ تجنباً لسلبات تطبيقها.
٤. يجب تطوير عمل الموائى بشكل عام؛ **لتيسير سبل الاستيراد**؛ خصوصاً تلك التي تشهد كثافة في الحاويات للحيلولة دون انتقال التجار للتعامل مع الموائى الخليجية التي تعمل بمرونة وسرعة أكبر في فسخ وتسليم الحاويات.

### ثالثاً: القطاع الزراعي

١. إيجاد بنية تحتية تساعد على استخدام المياه المعالجة في ري المزروعات.
٢. تبني فكرة إنشاء مركز وطني لأمراض الدواجن تحت إشراف وزارة الزراعة.
٣. الاهتمام بالـخزن الاستراتيجي والاستفادة من تجارب الدول في عملية التخزين.

٤. تجنب الهدر الغذائي بتفعيل جانب التوعية لدى الكثير من المستهلكين والمنتجين في المملكة من خلال الجانب الإعلامي المرئي والمكتوب.

#### رابعاً: قطاع المقاولات

١. المطلوب سرعة الموافقة على طلب تأشيرات العمالة، وتحديد مدة زمنية محددة لها يتم الالتزام بها حتى لا يترتب على تنفيذ المشروع أي خسائر مادية وزمنية.
٢. اختصار وتخفيض المدة الزمنية اللازمة لاعتماد صرف مستخلصات المقاولين.
٣. سرعة استكمال الإجراءات اللازمة لإصدار العقد الحكومي الموحد بالاسترشاد بعقد فيديك.

#### خامساً: القطاع العقاري

١. العمل على توحيد الأنظمة وتسريع الإجراءات الخاصة بترخيص المشاريع والمخططات، واستخراج الفسوحات وتصاريح البناء، والقرارات المساحية والرسومات الكروكية المتبعة في جميع أمانات وبلديات المملكة.
٢. تحديث الأنظمة بما يواكب الأوضاع والتطورات الحالية، بما يسهم في إيجاد أراضٍ مطوره **ويساعد على** توفير وحدات سكنية؛ لتوازن الأسعار وتوفير السكن الملائم للمواطنين.
٣. مشاركة **الحكومة** في تفعيل نظام التسجيل العيني للعقار لأهميته في ضمان صحة الصكوك وحفظ الحقوق.
٤. الإسراع في تطبيق كود البناء السعودي.
٥. تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار العقاري من خلال إعادة تنظيم المساهمات العقارية، وتشجيع نظام البيع على الخارطة والذي من شأنه **تقليل** التكلفة على المستفيد الأخير من خلال إشراك المواطنين في مشاريع الاستثمار العقاري من بداياتها.

#### سادساً: القطاع الطبي

١. إعفاء المؤسسات الصحية الجديدة من الخضوع لبرنامج نطاقات لمدة عامين ابتداءً من تاريخ تشغيلها.

٢. يقترح تخفيض الحد الأدنى لمستويات نطاقات بمعدل ٢٪ لجميع كيانات القطاعات الصحية.
٣. يقترح تفعيل آلية نقل الكوادر الطبية من جهات حكومية الى القطاع الخاص إلكترونياً بدلاً من الطريقة اليدوية المتبعة حالياً.

### سابعاً: قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

١. **توفير** وسائل وسبل ميسرة للتمويل والضمانات المطلوبة للتغلب على عدم قدرة الشباب على تقديم الضمانات المالية المناسبة للحصول على التمويل.
٢. **عدم إلزام** المشاريع بالغة الصغر والصغيرة بشرط السعودة نسبة لارتفاع تكاليف توظيف السعوديين على ملاك هذه المنشآت.
٣. **تقييد البيروقراطية؛ لتخفيف تعقيد الإجراءات والشروط** الخاصة بالتراخيص، وتعدد الجهات المانحة للتراخيص وتشابك أدوارها؛ **أدى** إلى إحجام المستثمرين وشباب الأعمال.
٤. **تخصيص جهة واحدة معنية** بتقديم التراخيص كافة في مكان واحد؛ واعتماد مركز الخدمة الواحدة، كما هو بالتجارب الناجحة One-Stop Shop.
٥. **إنشاء هيئة وطنية للتدريب** ويجمع تحت مظلتها الإشراف والاعتماد؛ نظراً لتعدد جهات الإشراف وضعف قطاع التدريب.

### ثامناً: قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

١. تطوير البنية التحتية للاتصالات لمواكبة البنية التحتية الموجودة بالأسواق الأجنبية المتقدمة.
٢. **اشراك القطاع الخاص أكثر في الشركات الحكومية؛ خصخصة جزء من ملكية الحكومة وبيعها للقطاع الخاص.**
٣. **دعم وتحرير التجارة الإلكترونية وأنظمتها وتوفير التمويل اللازم للقطاع، والطلب من البنوك تسهيل شروط التمويل، وتبسيط إجراءاته.**

## المصادر والمراجع

- الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، ٢٠١٦ م.
- برنامج تحقيق التوازن المالي ٢٠٢٠ م.
- ورقة عمل أهم القضايا الملحة لتطوير القطاع الخاص.
- مقترح دراسة لتحفيز الاقتصاد الأردني.
- مصادر من الشبكة العنكبوتية.

والله تعالى الموفق.